المحور الثالث: الفساد: المفهوم ، الانواع، الاسباب، الاثار.

أولا: مفهوم الفساد

ثانيا: انواع الفساد

ثالثا: اسباب الفساد

رابعا: أثار الفساد

حظي موضوع مكافحة الفساد باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية، إذ شكلت هذه المسألة أحد أبرز القضايا التي تم طرحها للنقاش والتحليل على مستوى الأبحاث والدراسات الفكرية والعلمية في الاوساط الأكاديمية، بسبب آثاره السلبية على تحقيق التنمية المستدامة، والإضرار بالاقتصاد الوطني ومقوماته، لذا لابد من تضافر الجهود سواء على المستوى الدولي و الاقليمي والوطني في مواجهة ومكافحة هذه الظاهرة للتقليل من آثارها السلبية على مختلف مجالات الحياة.

اولا: مفهوم الفساد:

لا يوجد اجماع حول تعريف الفساد، ويرجع ذلك إلى عمومية استخدامه في المجال السياسي اليومي، والذي انعكس على باقي القطاعات، ففي ظل غياب تعريف شامل للفساد، لا بد من التطرق الى تعريفه اللغوي و كذا الاصطلاحي:

-***الفساد لغة**: يقول ابن منظور في لسان العرب: الفساد نقيض الصلاح والمفسدة خلاف المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد.

-***الفساد اصطلاحا:** لقد تعددت التعاريف المقدمة للفساد نظرا لتعدد جوانبه واتجاهاته المختلفة، وكذلك تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما يختلف باختلاف الزوايا التي ينظر اليها من خلالها المهتم ما بين رؤية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ادارية... ومن بين التعاريف التي قدمت للفساد نذكر ما يلي :

1- تعريف الفساد من زاوية قانونية : "هو تصرف وسلوك وظيفي سيئ فاسد خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج على النظام لمصلحة شخصية ".

2- تعريف الفساد من زاوية إدارية: تعرف أدبيات الفكر الإداري الفساد بأنه: "الحالة التي يدفع بها الموظف للقيام بعمل ما نتيجة محفزات مادية أو غير مادية وغير قانونية لصالح مقدم المحفزات وبالتالي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة

3- تعريف الفساد من زاوية علماء الاجتماع: الفساد هو : "علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة".

4- تعريف المنظمات الدولية للفساد :

*__تعريف البنك الدولي__: "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فهو يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة."

*__تعريف منظمة الأمم المتحدة: الفساد هو__:" القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الاغفال توقعا لمزيد أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر."

*__تعريف منظمة الشفافية الدولية__: الفساد هو :"استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة أو سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق".

*__تعريف برنامج الأمم الإنمائي__: الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية public power أو المنصب أو السلطة authority للمنفعة الخاصة – سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس". فالفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم ، وان اختلفت خطورتها على دولة إلى أخرى.

*__تعريف صندوق النقد الدولي__: يقدم مفهوما آخر للفساد حيث يرى أنه علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف إلى كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين .

الفساد هو كل تصرف غير قانوني مادي أو اخلاقي، من جانب الأفراد يسود بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الامر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي .

ثانيا: انواع الفساد :

يعتبر الفساد ظاهرة جد معقدة ومتشابكة ومتعددة الاوجه، مما تطلب ضرورة تصنيف الفساد الى عدة انواع بالقدر الذي يساعد على دراسته وتحليله، ويصنف الفساد الى عدة انواع تبعا للمعيار الدي على اساسه التصنيف. ومن انواع الفساد نذكر:

1- الفساد الاداري: يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية. ومن مظاهر الفساد الإداري:

-*تردي واقع الإدارة العامة.

-*ضعف المؤشرات الاقتصادية.

-*عدم وضوح السياسات العامة للإدارة نتيجةً لغياب المخطط الهيكلي العام.

-*تضخم الجهاز الإداري للدولة.

-*عدم المساواة وتكافؤ الفرص نظراً للمحسوبية والمحاباة، والوساطة.

-*ضعف المساءلة والمحاسبة، وانعدام الشفافية.

-*ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه.

2- الفساد المالي: يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ومن مظاهره:

- *غسل الاموال.

-*التهرب الضريبي.

-*تزييف وتقليد العملات النقدية.

-*الاختلاسات.

-*تقديم الرشاوي.

3- الفساد السياسي: عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه:" استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين". وهو مرتبط بإساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس. وهو اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، وكل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن اكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب.

ثالثا: اسباب الفساد :

يمكن تحديد أهم اسباب الفساد في النقاط التالية:

1- الاسباب السياسية :

*- الاستبداد وضعف الديمقراطية: يعني الاستبداد تركز القوة في يد سلطة غير خاضعة للمحاسبة بشكل ديمقراطي بأي معنى من المعاني، فقد بينت الدراسات وجود علاقة عكسية بين مستوى المشاركة الديمقراطية في بلد ما وبين انتشار الفساد المنتظم فيه .كما يؤدي ارتفاع مستوى المشاركة الديمقراطية إلى نجاح أكبر في المؤسسات المعدة لمكافحة الفساد. ويمكن للديمقراطية أن تساهم بشكل مباشر في تقليل الفساد، لأن خطر منع الانتخاب يردع السياسيين عن طلب الرشاوى وإساءة توزيع الموارد العامة. فالحكم الاستبدادي هو الذي يخلق محفزات الفساد .

ولا يعني ذلك أن الديمقراطيات محصنة من الفساد، ففي الأنظمة الديمقراطية المتقدمة قد تحد مشاكل مجموعات الضغط المؤثرة وتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية من اتساع التحالف الفائز، ما يؤدي بالفائزين في الانتخابات الديمقراطية إلى تحويل الأموال العامة إلى نخب صغيرة، وهذا مثال على مشاكل أعم لشراء الأصوات والمال السياسي، وهو إغراء غير موجود في الأنظمة الاستبدادية وتشير نقاط ضعف الديمقراطية إلى ضرورة تعزيز آليات مكافحة الفساد حتى في الدول التي نجحت في الانتقال من الاستبداد .

-*ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن مآرب الفساد بكل انواعه، وكذا الرقابة على الاداء الحكومي.

2- الاسباب الاقتصادية :

يشكل الاقتصاد مدخلا لممارسة حالات الفساد الإداري بأشكاله المتنوعة، فالسياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب والكوارث أو سوء التخطيط قد تكون مدخلا يشجع الفساد، وبصفة عامة يمكن عدّ البطالة وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار، وعدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد .

لذا يعتبر سوء توزيع الثروات والدخل في المجتمع احد العوامل التي تؤدي إلى اتساع دائرة الفئات الفقيرة والمعوزة، بالقدر الذي يسهم في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يخلق في النهاية بيئة خصبة لنمو الفساد وتجذّره. وفي سياق ذي صلة فإن انتشار الطبقية داخل المجتمع نتيجة سوء توزيع الثروة سيولد لدى الموظف الذي ينتمي في الغالب للطبقة الفقيرة الحقد والحسد والبغض ويعبر عن هذا الشعور بأخذ الرشاوى من أصحاب رؤوس الأموال .

رابعا: أثار الفساد :

1- الاثار السياسية : نذكر منها:

-فقدان الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة.

-عدم الاستقرار السياسي وشيوع الفوضى السياسية .

-ضعف درجة مشاركة المواطنين في العملية السياسية .

لذا يؤدي الفساد الى الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها، فانتشاره يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يُفضي إلى فشل النظام الإداري، فضلا عن إضعاف الاستقرار السياسي فانتشاره يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلطها وتردي الأوضاع على كل الأوجه. فالفساد يساهم في تشويه المناخ الديمقراطي نتيجة استخدام أموال الفساد في شراء أصوات

الناخبين والمشاركة في الهيئات المنتخبة المحلية والوطنية والاستمرار في هذه الممارسات غير الشرعية وحتى حمايتها. كما أن الأحزاب السياسية النشطة في العملية السياسية خاصة تلك الفاسدة أو الداعمة للأنظمة السياسية الفاسدة عادة ما تمول حملاتها الانتخابية من عائدات الفساد ما يقود في النهاية إلى أن تصبح الديمقراطية مجرد عملية شكلية مفرغة من محتواها .

2- الآثار الاقتصادية: :

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

-هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

-يشوه السياسات الاقتصادية.

-التأثير السلبي على الانفاق العام.

-التأثير على الدخل القومي (تراجع معدلات الادخار والاستثمار).

فالفساد يؤدي الى إعاقة النمو الاقتصادي نتيجة خفض معدلات الاستثمار الحكومي ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي ما ينعكس سلبا على معدلات الادخار وبالتالي عدم زيادة القيمة المضافة للدخل القومي ممّا يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل .

3- الآثار الاجتماعية : من بينها ندكر:

-انهيار القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع (الصدق، العدل، الامانة، المساواة).

-عدم الاستقرار الاجتماعي (ظهور الصراع الطبقي والعنف الاجتماعي).

-الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية (التمييز بين فئات وشرائح المجتمع الواحد).

-حرمان بعض المواطنين وفئات في المجتمع من بعض الحقوق والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والتوظيف....الخ.

-زيادة تكلفة الخدمات العامة.

4- **الآثار الإدارية:** ندكر منها:

-تحويل عملية التخطيط إلى عملية صورية أو شكلية لا يستفاد منها مما يجعل الأجهزة الحكومية بموظفيها وميزانيتها عبئا على الدولة. وكل هذا يؤدي الى اضعاف مستوى التنمية الادارية خاصة في دول العالم الثالث.

-اعاقة جهود الرقابة الادارية وبالتالي عدم فعاليتها (تزويدها بالمعلومات غير الصحيحة وكذا التقارير المطلوبة عن سير الاجهزة الحكومية ومختلف المؤسسات والمرافق العامة). وعدم القدرة على تحقيق الكفاءة والفعالية الادارية، وظهور الصراع التنظيمي.

-الانحراف بالقرارات التي تصدر من صناع القرار والسؤولين في أجهزة الدولة عن خدمة المصلحة العامة للمواطنين (تحقيق وخدمة المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة).